يقتضي لوجوب ان يكون تحت النواع وفصول الانواع بالقياس الى
الى الجنس مقسماة والنوع السافل يجب ان يكون له فصل مقوم و
يمتنع ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلوجوب ان يكون فوق جنس وهالم
جنس لابد ان يكون له فصل يميزه عن مشاركاته فذلك الجنس واما الثاني
فلامتناع ان يكون تحت انواع والالم يكن سافلا والمتوسطات سواء كانت
انواعا او اجناسا يجب ان يكون لها فصول مقومات لان فوقها اجناسا
ولها فصول منقسمات لانحتها انواع وكل فصل يقوم النوع العالي
او الجنس العالي فهو يقوم السافل لان العالي مقوم للسافل ومقوم
المقوم مقوم من غير عكس كلي اي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم
للعالي لانه قد ثبت ان جميع مقدمات العالي مقومات للسافل فلو كان
جميع مقومات السافل مقومات للعالي لم يكن بين العالي والسافل فرق
وانما قلنا من غير عكس كلي لجواز ان بعض مقوم السافل مقوم للعالي
وهو مقوم العالي وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو مقسم للعالي لان
معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع وكل ما يحصل السافل يحصل
العالي فيكون العالي حاصلا ايضا في ذلك النوع وهو معنى تقسيم للعالي
ولا ينعكس كليا اي ليس كل مقسم العالي مقسم السافل لان فصل السافل
مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل بل يقومه ولكن ينعكس جزئيا فان
بعض مقسم العالي مقسم السافل وهو مقسم السافل قال الفصل
الرابع في التعريفات الحد اول فلنذكر ان لفظ المنطقي اما في القول

الشارح

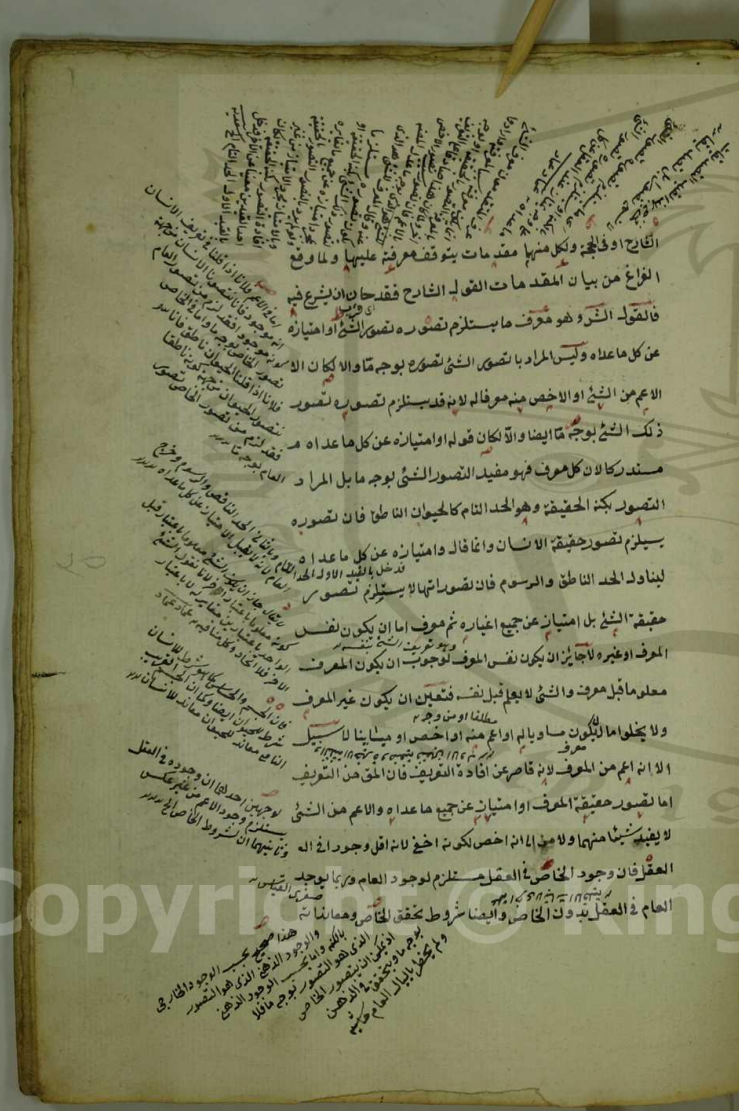

الشارح او في الحجج وكل منهما مقدمات يتوقف معرفة عليها وما وقع
القول من بيان المقدمات القولية الشارح فقد حان ان نشرع فيه
فالقول الشارح هو معرف ما يستلزم تصوره تصور الشيء او امتيازه
عن كل ما عداه وليس المراد بالتصور الشيء تصوره بوجه ما والا لكان الا
الاعم من الشيء او الاخص منه معرفا له فقد يستلزم تصوره تصور
ذلك الشيء بوجه ما ايضا والا لكان قوله او امتيازه عن كل ما عداه م
مستدركا لان كل معرف فهو مفيد التصور الشيء بوجه ما بل المراد
التصور بكنه الحقيقة وهو الحد التام كالحيوان الناطق فان تصوره
يستلزم تصور حقيقة الانسان وانما قال وامتيازه عن كل ما عداه ا
ليتناول الحد الناطق والرسوم فان تصوراتها لا يستلزم تصور
حقيقة الشيء بل امتيازه عن جميع اغياره ثم معرف اما ان يكون نفس
المعرف او غيره لا جائز ان يكون نفس المعرف لوجوب ان يكون المعرف
معلوما قبل معرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المعرف
ولا يخلو اما ان يكون ما يالم اواعم منه او اخص او مباينا لا سبيل
الا الى الاعم من المعرف لانه قاصر عن افادة التعريف فان الحق من التعريف
اما تصور حقيقة المعرف او امتيازه عن جميع ما عداه والاعم من الشيء
لا يفيد شيئا منهما ولا من الى الاخص لكونه اخفى لانه اقل وجودا في الـ
العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام وربما يوجد
العام في العقل دون الخاص وايضا شروط تحقق الخاص وهما نا

Copyright © King Saud University